المقدمـــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبيـــاء والمرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن سار علـى هديه واتبع سنته الى يوم الدين .

أبعـاد الموضوع وسبب اختياره :

أما بعد فقد خلق الله تعالى الانسان فى هذه الدنيا ويسر لـه أسباب معيشته لهدف مرسوم الى أجل معلوم عنده ، فقال عز وجل :

(وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)[1] ، وقد يسر الله له سبل الهدى التى تقوده الى النجاه ، والعمل بمقتضى هدف وجوده ، وكان من رحمة الله فى خلقه ، أن ترفق فى مسار الانسان وهدايته ، فأنزل شريعته الغراء متدرجا بها بما يوافق استعداده ، فبدأ بكلمات تلقاها آدم عن ربه ، وانتهت بشريعة كاملة عامة خالدة ، حمل رسولنا الكريم أمانة بلاغها وشرف أدائها ، حتى اكتمل على يديه باذن الله واراداته اقامة هذا الصرح الشامخ الفريد فى تاريخ الانسانية وبذلك أراد الله للانسان أن يفيق من ظلام الجهل وينتقل الى نور الاسلام ، وينعم بهذه النفحة السماوية التى من الله بها على خلقه ، وبقيت الشريعـة الاسلامية الغراء ، منظمة لحياة الفرد والمجتمع ، بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بما فيها من التغيير والتجديد والتعقيد .

وبقى الفقهاء على مر العصور يستنبطون الأحكام الشرعية لما يستجد من الأمور ، ولم يتراجعوا امام تطور الحياة ، ولم يحتاروا فى تعقيد احتياجاتها .

غير أن التأخر والضعف الذى أصاب المسلمين ، كان نتيجة عـدم

(١) الذاريات آية ٥٦

الأخذ بأسباب القوة والمنعة ، قد نتج عنه أن تعطلت الأحكام الشرعية عن التطبيق وأغلق باب الاجتهاد ، وكان ذلك خلال مدة زمنية نال الاستعمار فيها من البلاد الاسلامية كل منال ، وبدأ العالم الاسلامى الضعيف يأخذ بتقليد المستعمر القوى ، مرغما أحيانا وطائعا أحيانا أخرى ، ومن الأمور التى قلده فيها الأنظمة الاقتصادية والمصرفية بالذات ، حتى فاق المسلمون فى النصف الثانى من هذا القرن ، وظهرت نخبة من الكتّاب الاقتصاديين المسلمين ، الذين عالجوا مواضيع الاقتصاد الاسلامى بمعظم فروعه ، ولا سيما موضوع الأعمال المصرفية ، بأقصى ما آتاهم الله من علم وفهم مستلهمين أحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، وقد استكمل هذا الموضوع أو كاد بمجموع البحوث والرسائل والمؤلفات التى أثرت المكتبة الاسلامية . غير أنه ما زالت هناك زاوية أساسية فى هذا الموضوع ، لم تطرق الا قليلا ، ولم يتكلم عنها الباحثون الا اشاره ، مع أنها تمثل حجر الزاوية للجهاز المصرفى بمرمته ، وهو البحث فى نظام الصيرفة المركزية ، وامكانية قيام مصرف مركزى اسلامى بوظائفه وعلاقاته وأساليبه الفريدة فى تنفيذ السياسات النقدية التى تتفق وأحكام شريعتنا الغراء .

لذا فقد رأيت أن يكون موضوع هذه الرسالة - للحصول على درجة الماجستير وعنوانها : " نحو مصرف مركزى اسلامى " - البحث فى نظام الصيرفة المركزية المطبق فى الوقت الحاضر ، وبيان الحكم الشرعى للوظائف والعلاقات التى يقررها ذلك النظام ، ثم البحث بعد ذلك فى امكانية قيام مصرف مركزى اسلامى بوظائف وعلاقات تتفق وأحكام الشريعة الاسلامية الخالدة .

وقد كان اختيارى لهذا الموضوع يعود للأهمية التى يحتلها المصرف المركزى فى الجهاز المصرفى ، والأثر الذى يضفيه على الاقتصاد القومى ككل

والذى يتجلى عند قيامه بتنفيذ السياسات النقدية فهو :-

١ - يضطلع بوظائف هامة لتحقيق أهداف عامة لها أثر مباشر على الاقتصاد القومى ككل ولا سيما النظام المصرفى .

٢ - ان المصرف المركزى بحكم وظائفه وموقعه القيادى فى الجهاز المصرفى يتزعم حركة التغير الايجابية فى النظم المصرفية ، والتى نحن بصددها فى الوقت الحاضر .

٣ - ان الكثير من الدول الاسلامية بصدد اقامة أجهزة مصرفية اسلامية بجميع مكوناتها وأنظمتها وسياساتها ، لذا فانه من الأهمية البحث فى هذا الموضوع خدمة لهذه البرامج .

٤ - انه عن طريق البحث فى نظام الصيرفة المركزية ، يتم تطوير نظم نقدية ومصرفية اسلامية جديدة ، تؤدى الى اثراء الجهاز المصرفى الاسلامى ، مثل اقامة أطر جديدة للعلاقة بين المصرف المركزى الاسلامى وكل من الحكومة والمصارف الاسلامية .

منهج الدراسة وخطة البحث :

يتضمن البحث فى موضوع الصيرفة المركزية ثلاثة جوانب رئيسية وهى :

أولا : عرض نظام الصيرفة المركزية كما هو مطبق فى دول العالم الرأسمالى والذى انتقل الى معظم الدول الاسلامية ، وذلك من خلال بيان المصرف المركزى من حيث ، نشأته وأهميته وأهدافه وتطور وظائفه وأهميتها ، والعلاقة التى تربطه بالمؤسسات المصرفية والحكومة .

ثانيا : بيان موقف الفقه الاسلامى من وظائف المصرف المركزى ، وهذا يتطلب الوصول أولا الى تكييف فقهى مناسب لكل وظيفه من وظائفه ثم بيان الحكم الشرعى لكل وظيفة .

ثالثا : محاولة الوصول الى نظام صيرفة مركزية ، يتفق بالوظائف والعلاقات التى يقررها مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، مع بيان كيفية التطبيق السليم ، وذلك من خلال دراسة امكانية وجود مصرف مركزى اسلامى وبيان وظائفه وعلاقاته مع المؤسسات المصرفية الاسلامية ، والحكومة الاسلامية ودوره فى الاصدار ، وفى تنفيذ السياسات النقدية.

ولكى تأتى هذه الدراسة متكاملة للوصول الى الهدف المنشود ، فقد التزمت بقدر الامكان بالتعرض لهذه الجوانب الثلاثة ، ولم يقتصر منهج الدراسة على نوع واحد من أنواع المناهج البحثية المعروفة ، وانما جمع بين عدة مناهج وفقا لأغراض الدراسة .

ففى الفصل الأول من الباب الأول ، اعتمد البحث على المنهج الوصفى مع الشرح والتوضيح ، وذلك خلال بيان المصرف المركزى من حيث تعريفه ونشأته ووظائفه .

أما الفصل الثانى من نفس الباب ، فقد اعتمدت فيه على المنهج التحليلى مع المقارنة والقياس ، وذلك عند القيام بتحليل وظائف المصرف المركزى للوصول بها الى تكييف فقهى مناسب ، ليتسنى الحكم عليها بالصحة او البطلان .

أما الفصل الأول من الباب الثانى ، فيلاحظ فيه المنهج التحليلى وذلك عند الحديث عن النقود والاصدار النقدى فى الاسلام ، ثم المنهج الاستنباطى عند الحديث عن الاصدار النقدى فى المصرف المركزى الاسلامى .

أما الفصول من الثانى الى الرابع ، فيغلب فيها المنهج الاستنباطى ، ذلك أن كل فصل من هذه الفصول يبحث فى وظيفة من وظائف المصرف المركزى الاسلامى ، كما سيأتى بيانه .

وبصفة عامة فقد تميز منهج البحث بمحاولة الالتزام بالأمور التالية ما أمكن :

١- الرجوع الى المصادر الرئيسية فى كل علم من العلوم .

٢ - تخريج جميع الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح .

٣ - الكشف عن الأصول والقواعد الاسلامية عند عرض القضايا الفقهية بالرجوع الى الكتاب الكريم والسنة الشريفة ، ثم أقوال الفقهاء ، معتمدا فى ذلك على كتب الفقه المعتمدة فى المذاهب المختلفة .

٤ - استعمال المصطلحات العربية بدلا من المصطلحات الأجنبية ، فمثلا استخدام كلمة مصرف بدل كلمة بنك- الا اذا وردت فى نص قانون أو نظام - وكذلك استعضت عن بعض الكلمات التى استخدمت لغير المعنى الذى عرفت به بكلمات تعطى المعنى المراد ، مثل ، احداث الائتمان بدل خلق الائتمان .

٥ - وضع تمهيد لكل فصل فى الغالب ، لزيادة الترابط والتماسك بين أجزاء الموضوع .

٦ - ذكر اسم المؤلف واسم الكتاب ، ومن ثم معلومات النشر عند ذكر الكتاب للمرة الأولى ، أما عند ذكر الكتاب لأكثر من مرة ، اكتفى بذكر المؤلف ، واسم الكتاب ثم أضع عبارة " مرجع سابق " .

أما عن خطة البحث ، فقد جاء البحث فى بابين بعد المقدمة .

أما المقدمة فقد بينت فيها أبعاد الموضوع وسبب اختياره ، والمنهج المتبع وخطة البحث .

وأما الباب الأول - وهو بعنوان : " المصرف المركزى وموقف الشريعة الاسلامية من وظائفه " ، فهو يحتوى على فصلين بعد التمهيد له

بدراسة مفصلة نوعا ما عن الجهاز المصرفي وموقع المصرف المركزي منه ، وذلك لأن المصرف المركزي يعتبر جزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي ، فوظائفه والعلاقات الناشئة عنها انما تتحدد في اطار ذلك الجهاز . وقد بينت في التمهيد تعريف الجهاز المصرفي ومكونات ذلك الجهاز ، من المصارف التجارية والمتخصصة ، شارحا عملية احداث الائتمان التي تضطلع فيها المصارف التجارية ، ثم انتهيت ببيان موقع المصرف المركزي ، حيث أنه يعتبر المدير والمراقب لذلك الجهاز .

أما الفصل الأول : فهو بعنوان : " المصرف المركزي في ظل الاقتصاد الوضعي " ويحتوي على خمسة مباحث :

وقد بينت في المبحث الأول - تعريف المصرف المركزي وأهميته وأهدافه ، واستقلاليته .

أما البحث الثاني - فقد بحثت فيه تاريخ نشأة المصرف المركزي وظروف تلك النشأة ، ثم نشأته في البلاد الاسلامية .

ثم تناولت في المبحث تبلور وظائف المصرف المركزي وتطورها ، حتى تحدد الوظائف التقليدية المعروفة للمصرف المركزي .

أما المبحث الثالث : فقد تناولت فيه وظائف المصرف المركزي بالبحث وتطرقت فيه الى العوامل المؤثرة في تلك الوظائف ، ثم أفردت لكل وظيفة من الوظائف مطلبا خاصا . فالمطلب الاول : بحثت فيه وظيفة الاصدار النقدي ، متناولا في البحث أسباب تركيز الاصدار في المصرف المركزي ثم قواعد الاصدار المختلفة ، ومكونات غطاء الاصدار .

أما المطلب الثاني ، فكان موضوعه وظيفة المصرف المركزي بصفته مصرفا للحكومة فبينت فيه العلاقة بين المصرف المركزي والحكومة ، والخدمات التي يقدمها لها ، وكان موضوع المطلب الثالث وظيفة المصرف المركزي بصفته مصرفا للمصارف

أما المطلب الرابع ، فقد بينت فيه دور المصرف المركزى فى الرقابة على الائتمان ، والأساليب والسياسات الكمية والنوعية والمباشرة التى يتبعها فى ذلك ، فقد استعرضت سياسة اعادة الحسم تفصيلا ، وكذلك سياسة الاحتياطى النقدى ، وسياسة عمليات السوق المفتوحة ، والوسائل النوعية والمباشرة الأخرى . ثم بينت بعد ذلك أهداف المصرف المركزى من استخدام تلك الوسائل فى الرقابة على الائتمان .

أما المبحث الرابع ، فكان موضوعه : ميزانية المصرف المركزى ، فقد بينت فيه المقصود بالميزانية ، ثم بنود ميزانية المصرف المركزى بشكل عام وكيفية قيد تلك البنود وأثرها على الميزانية ، مع التمثيل لكل قيد تقريبا ، ثم استعرضت البنود الرئيسية لميزانية مصرف مركزى نموذجى بشقيها الاصول والخصوم ، مع وضع نموذج لميزانية المصرف المركزى .

أما المبحث الخامس ، فكان موضوعه المصرف المركزى فى الاقتصاد المخطط .

الفصل الثانى : وهو بعنوان : " تقييم وظائف المصرف المركزى على أساس أحكام الشريعة الاسلامية " .

وقد قمت خلال هذا الفصل ، بتحليل وظائف المصرف المركزى ، وتكييف كل منها فقهيا ثم بينت الحكم الشرعى لكل وظيفة ، وقد احتوى هذا الفصل على أربعة مباحث .

المبحث الأول : عرضت فيه وظائف المصرف المركزى الناشئة فى اطار علاقته بالمصارف من حيث التكييف الفقهى ثم بيان الحكم الشرعى ، فقد تناولت أولا - عملية اعادة الحسم ثم نسبة الاحتياطى النقدى .

أما المبحث الثانى - فقد بحثت فيه العلاقة بين المصرف المركزى والحكومة مبينا الوظائف التى يقوم بها المصرف المركزى فى اطار تلك العلاقة والحكم الشرعى لكل

وظيفة منها ، وتطرقت فى هذا المبحث الى مسألة قيام المصرف المركزى بطرح السندات الحكومية للاكتتاب ، والحكم الشرعى على ذلك ، بعد أن عرفت السند وكيفية طرحه فى السوق .

أما المبحث الثالث - فبحثت فيه سياسة السوق المفتوحة مبينا الحكم الشرعى على هذه الوسيلة ، ثم تطرقت الى بعض الوسائل الكمية والنوعية الأخرى مبينا الحكم الشرعى على تلك الوسائل .

أما المبحث الرابع - فقد تناولت فيه موضوع تدخل المصرف المركزى فى سوق الصرف بائعا ومشتريا لعملته الوطنية ، وذلك للحفاظ على سعر صرفها بالنسبة للعملات الخارجية ، مبينا ظروف ذلك البيع والشراء ، ثم بينت موقف الشريعة الاسلامية من ذلك التدخل فى سوق الصرف .

الباب الثانى : وهو بعنوان " الاطار العام للمصرف المركزى الاسلامى " ويحتوى على خمسة فصول بعد التمهيد له عن ضرورة المصرف المركزى فى اقتصاد اسلامى ، فقد حاولت من خلال هذا التمهيد أن أظهر حاجة الاقتصاد الاسلامى الى ذلك المصرف من خلال الوظائف الهامة المنوطة به ، وكذلك الدور الريادى الذى يقع على عاتق تلك المؤسسة فى حركة التغير الايجابى فى الأنظمة المصرفية .

أما الفصل الأول من هذا الباب فهو بعنوان : " المصرف المركزى الاسلامى والاصدار النقدى " ويحتوى هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الاول : يتضمن تعريف النقود ومفهومها اسلاميا ، ثم الاصدار النقدى فى ظل الحضارة الاسلامية ، سك النقود " وتطوره .

المبحث الثانى - ويتضمن موضوع الاصدار النقدى من قبل المصرف المركزى الاسلامى ، وبينت التباين بين الاصدار التقليدى وطرقه من قبل المصرف المركزى فى اقتصاد غير اسلامى ، والاصدار النقدى من قبل المصرف المركزى الاسلامى ، ثم انتقلت بعد ذلك الى بيان طرق طرح النقود الجديدة فى التداول من قبل المصرف

المركزى الاسلامى . وأخيرا تطرقت الى المبحث فى الورقة النقدية فى الفقه الاسلامى ، حيث انها تعتبر بديلة للنقدين من الذهب والفضة باعتبارها موغلة فى الثمنية .

الفصل الثاني : وهو بعنوان : " المصرف المركزى الاسلامى والحكومة " وقد قسمت تلك العلاقة الى قسمين : أ - العلاقة غير المالية ، ويقوم المصرف المركزى الاسلامى من خلالها بتقديم بعض الخدمات المصرفية ، وغير المصرفية للحكومة .

ب - العلاقة المالية ، وهى العلاقة التى يقوم المصرف المركزى خلالها بتمويل الحكومة عن طريق الاقراض والمشاركة .

الفصل الثالث : " المصرف المركزى الاسلامى وعلاقته بالمصارف "

وقد قسمت تلك العلاقة أيضا الى قسمين : أ - العلاقة غير المالية .

ب - العلاقة التمويلية وبها يكون المصرف المركزى الاسلامى ممولا .

الفصل الرابع : وهو بعنوان : " المصرف المركزى الاسلامى والسياسة النقدية "

ويحتوى على أربعة مباحث :

المبحث الأول - تناولت فيه موضوع عرض النقود عموما ، ثم عرض النقود فى اقتصاد اسلامى والعوامل المؤثره فيه .

المبحث الثانى - تناولت فيه موضوع الطلب على النقود ، وعوامل الطلب على النقود فى اقتصاد اسلامى .

المبحث الثالث - تناولت فيه السياسة النقدية من حيث التعريف والتطور ومجالها فى الاقتصاد الاسلامى .

المبحث الرابع - تناولت فيه بالبحث ، أدوات السياسة النقدية وأساليبها فى اقتصاد اسلامى ، مع اظهار دور المصرف المركزى الاسلامى فى ذلك .